المركز التجاري (كاروم Karum)
في الألف الثاني ق.م

فاروق اسماعيل

جامعة حلب

يعتمد البحث على استقراء الشواهد النصية المتوافرة عن المركز التجاري (كاروم) وذلك لتوضيح نشاطاته الداخلية والخارجية ودوره في الحياة الإجتماعية وطبيعة صلته بالقصر الملكي، مع الإشارة إلى أبرز نماذجه في المنطقة.

يستخلص البحث ملامح وظيفية متعددة للمركز التجاري؛ فقد كان في مطلع الألف الثاني ق.م مجرد منطقة مستقلة محددة على ضفاف الأنهار، مارس فيها التجار تجارتهم التبادلية. ثم غدا في أواخر القرن التاسع عشر وخلال الثامن عشر ق.م سوقاً متكاملة انبثقت عنها هيئة عليا للحكم في مسائل الخلاف التجارية.

بعد ذلك اتسعت وظائفه وتجاوزت الشؤون التجارية إلى مسائل قضائية مدنية وإدارية.

فقد المركز مكانته المتميزة ـ بعد العهد البابلي القديم، لأن التجارة صارت من مهام القصر الملكي يوجهها حسب مصالحه السياسية والعسكرية، وأضحى التجار «تجار الملك».

❀ ❀ ❀

كان للتجارة دور بارز في حياة الإنسان في منطقة الشرق الأدنى منذ بداية الإستيطان فيها. وقد بدأ الإنسان التفكير في ممارستها تعبيراً عن حاجته إلى مواد غير متوافرة في محيطه، إلى جانب وجود فائض لديه في إنتاج مواد أخرى. وهكذا بدأت التجارة التبادلية بأشكال بسيطة.

دفعت عمليات التبادل التجاري إلى نشوء علاقات إنسانية أسهمت في تحقيق التواصل والتفاعل البشريين وإلى تطور العلاقات الاجتماعية بين المدن، مما ساعد الإنسان على الخروج من عوالمه الصغيرة المحددة إلى آفاق واسعة رحبة تجاوزت الحدود الجغرافية والسياسية، وخلقت صلات مادية تجارية وروحية ثقافية بين سكان المنطقة، واختصرت بذلك المسافات بين أجزائها (إيران، بلاد الرافدين، الأناضول، سورية).

ازداد النشاط التجاري مع تطور الإنتاج الزراعي والحرفي، وتجاوز الأطر المحلية، وتحرر من سيطرة المعبد الديني وكذلك القصر

الملكي في بعض المناطق، مما أدى إلى ظهور تجارة خارجية نشطة، دفعت ممارسيها إلى التفكير في إنشاء مراكز تجارية أساسية ثابتة - وأحياناً مسورة على أطراف المدن ولاسيما النهرية.

عرفت تلك المراكز التجارية في النصوص السومرية باسم (كار)، وفي الأكدية باسم (كاروم)، وهي صيغة مشتقة من الأصل السومري. كما ظهرت في الأكدية تسميات أخرى ذات دلالة مقاربة مثل:

مخيروم Maḫīrum وتدل على سوق تجارية محلية داخل المدينة، وتؤمن حاجات السكان اليومية.

سوقوم Sūqum وكانت تدل على سوق غير ثابتة محدودة الحجم مقامة في شارع ضيق، يجد فيها الإنسان بعض حاجاته. ليس من الضروري بالطبع اجتماع النماذج الثلاثة في مدينة واحدة، وأعتقد أننا يمكن أن نميز مشابهات لها في مجتمعاتنا المعاصرة (سوق الهال المركزي، الأسواق الفرعية، تجمعات بضائع معروضة على رصيف شارع).

ستقتصر دراستنا على استقراء سريع للشواهد النصية المتوافرة عن المركز التجاري (كاروم) وهي في معظمها من الألف الثاني ق.م، وذلك لاستخلاص معلومات تتعلق بطبيعة نشاطاته وحركته الداخلية ومهامه ووظائفه وعلاقاته مع القصر الملكي مركز السلطة والإدارة. وسنلاحظ تطوراً وتبدلاً في ذلك كله من عهد إلى آخر.

في بداية الألف الثاني ق.م استمر الدور المتميز لمدينة آشور كمركز ديني وتجاري أساسي في شمالي بلاد الرافدين. واستطاعت أسر منها أن توسع تجارتها الخارجية وأن تسيطر على أشهر المراكز التجارية في بلاد الأناضول (كاروم كانيش، كول تبه حالياً)، وذلك في بداية القرن التاسع عشر ق.م[١]، وأن تنظمه ليغدو سوقاً تجارية أساسية في المنطقة.

اكتشف في الطبقة الثانية من الموقع أكثر من عشرة آلاف رقيم مسماري تشكل أرشيفات مستقلة بأسماء أشخاص يزيد عددهم على العشرين، وتعود أغلبها إلى الفترة الواقعة بين حوالي (١٨٨٠-١٨٢٠) ق.م، وبعضها إلى فترة لاحقة بقليل (١٨٠٠-١٧٤٠) ق.م. وهي تصور نشاطاً مكثفاً للقوافل التجارية بين آشور وكانيش عبر الجزيرة السورية وسهول جبال طوروس؛ كما تروي لنا تفاصيل عن الحياة التجارية الداخلية.

كانت القوافل التجارية تنقل من آشور إلى كاركانيش المنسوجات والقصدير بشكل خاص - ولعل القصدير كان في الأصل قادماً من مناطق شرقية أبعد (السهل الإيراني وأفغانستان) إلى آشور - وفي العودة تعود محملة بكميات من الفضة والذهب إلى آشور.

لقد بلغت الطريق التي سلكتها تلك القوافل حوالي ٨٠٠ كم. وكانت تخترق منطقة سنجار فالجزيرة السورية حيث تساير في جزء منها ضفاف الخابور ثم تنعطف غرباً نحو حران أو زلبا على البليخ فكركميش على الفرات ثم أور - شوم، وبعدها تسير جهة الشمال الغربي حتى كانيش. وكانت القوافل تستخدم الحمير في نقل البضائع.

لقد أدى نمو الفعاليات التجارية وتنوعها في كاروم إلى ظهور هيئة إدارية تنظيمية فيه تشرف على شؤونه الداخلية، وتحد من تحول التنافس التجاري إلى نزاعات وخصومات. وكانت هذه الهيئة تعقد الاجتماعات للتباحث، وتصدر القرارات، وتتدخل في مسائل تحديد أسعار البضائع، ولها خاتمها الرسمي Kunuk kārim فكانت بذلك شبيهة بـ « الدائرة النقابية » أو « غرفة التجارة ». وثمة نصوص كثيرة تعالج مسائل خلافات تبدأ بجملة: (لقد قرر كاروم كانيش، صغاره وكباره - أي بالإجماع - مايلي:). ويبدو أن قرارات الهيئة كانت نافذة، وأن دورها القضائي - نظراً لأهميته - تجاوز المجالات التجارية إلى المدنية الخاصة، وصار الناس يقصدونها لحل خلافاتهم المختلفة. ومن نماذج ذلك نذكر نصاً يعرض خلافاً بين مربية وزوجين، ثم نقرأ نص القرار:[٢]

لقد قرر كاروم كانيش صغاره وكباره مايلي:

لا يحق لـ « باديدا » - المربية - أن تطالب « أديمات » - الزوجة - بنفقات تربيتها، وعليها أن تعيد إلى « شو بيلوم » - الزوج - ستة شقلات من الفضة (أي حوالي ٥٠ غ).

كان كاروم كانيش مركزاً تجارياً متميزاً، ولكن كان هنالك في منطقة الأناضول تسعة أخرى في القرن التاسع عشر ق.م، وعلى الأقل أربعة في النصف الأول من القرن الثامن عشر ق.م[٣]، من أشهرها مراكز المدن: زلبا (حمام التركمان)، أور - شوم، خخوم، نيخريا، خاتوشا (بوغاز كوي) بوروش خندا وغيرها.

البحر الأسود

1:8000 000

0 200 Km

الى أوروبا

درخميت

تونينيا

خاتوشا

كانيش

تيميلكيا

شمخا

بحيرة وان

بورشخندا

وشخانيا

وخشوشانا

خوراما

خخوم

نيخريا

كركميش

حران

اوركيش

شبت انليل

نينوى

آشور

أرابخا

اورشوم

ألالاخ

حلب

ايمار

زلبا

ايبلا

اوغاريت

قبرص

قطنا

تدمر

ماري

جبيل

البحر المتوسط

البادية السورية

سيبار

الى بابل والخليج

الى مصر

الى كريت

▵ المراكز التجارية (كاروم)

طرق التجارة الآشورية

كذلك وجدت في بلاد الأناضول مراكز تجارية صغيرة قامت بدور مشابه لـ (كاروم) تجارياً وقضائياً عرفت باسم وبرتم Wabartum[٤]، وصيغته مؤنثة ذات دلالة مكانية مشتقة من الاسم وبرم Wabrum أي : غريب المكان، المقيم الغريب . وكان مصطلح بيت وبري Bīt wabré يطلق على المنزل أو الخان الذي يقيم فيه رجال القوافل لزمن قصير[٥]. أما في الوثائق البابلية القديمة التي وصلتنا من مواقع عدة في بلاد الرافدين فنلقى غزارة في الشواهد النصية التي تبين لنا تنوعاً في دلالات (كاروم) ووظائفه، وهي تتمايز قليلاً بين موقع وآخر.

يعد من أقدمها نصان من القرن التاسع عشر ق.م وصلنا أحدهما من موقع أشجالي (نيربتم القديمة الواقعة ضمن مملكة أشنونا في منطقة حوض ديالى)، ويعرض علينا قرار (كاروم) لفض نزاع بين تاجرين، ثم تذكر في نهايته مجموعة شهود من بينهم كار مدينة نيربتم[٦].

واكتشف الثاني في لارسا (تل السنكرة)، وفيه يعرض تاجر - بتوجيه من الملك - دعوى أمام هيئة كار المدينة تتعلق بمشكلة إرث بينه وبين ابن عم له[٧].

أما شواهد القرن الثامن عشر ق.م التي وصلتنا من مملكة بابل وجنوبي بلاد الرافدين فتعكس ازدياد دور كاروم كهيئة قضائية تعرض عليها أيضاً مسائل مدنية لغير التجار بشكل مباشر أو بتوجيه من الإدارة الملكية . وتبين موازاتها في هذا الدور للقضاء المدني أو الديني.

ومن الشواهد النصية على ذلك أذكر مايلي[٨]:

- دعوى بين رجلين في سيبار عالجها في البداية القضاة في معبد الإله شمش، ثم أحيلت إلى مدير المنطقة وهيئة المركز التجاري (كاروم) في المدينة.
- دعوى لأربعة أخوة على عمهم حول حقل بيع له سابقاً. عرضت أمام مدير المنطقة و(كاروم) مدينة سيبار.
- دعوى لأب وابنه على كاهنة في معبد الإله شمش حول أرض سكنية. أقيمت الدعوى في المعبد، وعرضت على مدير المنطقة والقضاة و(كاروم) مدينة سيبار
- دعوى كاهنة وأخيها وأمها على كاهنة أخرى في معبد الإله شمش. تعرض الدعوى - بتوجيه من الملك - في بوابة الإله شمش أمام القضاة و(كاروم) مدينة سيبار.
- دعوى رجل على أرملة مدينه أمام أحد الوجهاء و(كاروم) مدينة رخابم في مملكة لارسا.
- دعوى موضوعها خلاف بين تجار ماري وتجار سيبار. ونظراً لأهمية الأمر وطابعه الخارجي تعقد محكمة خاصة مؤلفة من هيئتين تجاريتين (كاروم بابل، كاروم ماري) للبت في الموضوع.
- دعوى رجل على ابنة مطلقته حول أَمَة، عرضت على مدير المنطقة و(كاروم) سيبار.
- دعوى أرمل على أبناء أخ زوجته المتوفية، عرضت على (كاروم) أور ولارسا وسكان الحي ومختاره وستة قضاة من لارسا.

يلاحظ في هذه النصوص جميعاً علو شأن المركز التجاري (كاروم) في المجال القضائي . وهي محررة بعفوية وخالية من مصطلحات قانونية دقيقة . ويلف الغموض بعضاً منها ولا سيما عند محاولة معرفة فيما إذا كان أحد طرفيها من العاملين في التجارة؟.

في نصوص أخرى من مملكة بابل[٩] يلاحظ أن للمركز التجاري طابع التنظيم المحلي العام الذي يؤدي دور الوسيط بين القصر الملكي منتجاً والشعب مستهلكاً . وأنه - ممثلاً بهيئته الإدارية - كان يخدم القصر، وأحياناً المعبد، في تصريف المنتجات الفائضة في مراكز أخرى داخل المملكة أو خارجها (مثل مراكز لارسا، لجش، كوتلاّ)، وكذلك في تأمين احتياجاته من المراكز الأخرى القريبة.

ويمكن أن نضيف ضمن هذا السياق الوظيفي شواهد وردت في الأرشيف الإداري لمدينة شخْنا - شُبَت إنليل (تل ليلان) . فثمة نص يذكر ضمن النفقات الخاصة بشراء الصوف والبذار والعلف مدفوعات إلى مراكز تجارية (كاروم) لمدن قريبة منها هي شونا (ربما تل الحميدي أو تل محمد كبير؟)، كخت (تل بري) وأمورَسَكوم القريبة منها[١٠].

ويوثق نص آخر إنفاق القصر لـ٣٥ شقلاً من الفضة (أي حوالي ٢٩٢ غ) لشراء أربع قلادات مغزلية الشكل مرصعة بحجر نفيس. وقد قام بهذه المهمة شخص وصف بمراقب المراكز التجارية (كاروم).

ويؤكد وجود كاروم هام في تل ليلان العثور على نص معاهدة بين حاكمها تل أبنو ومدينة آشور[١٢]. وقد ورد فيها ذكر (كاروم) سبع مرات، وفيها يقسم الطرفان المتعاهدان أمام أشهر آلهة البلاد على احترام الشؤون المتبادلة ورعايتها. وتدفع المعطيات الطبوغرافية والأثرية إلى اقتراح وقوع منطقة المركز التجاري في الجهة الجنوبية الغربية من مركز التل[١٣] ونلحظ في نصوص عدة من مملكة بابل تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر والقرن السابع عشر ق.م أن الطابع الإداري للمركز التجاري تجاوز حدود الوساطة إلى الإسهام في تنظيم شؤون المدينة والبلاد، فقد كان يمثل القصر في مهام رسمية كاستلام البضائع أو تسليمها، وذلك بالاشتراك مع القضاة المدنيين. كما كان يشارك في صياغة الأوامر الملكية المتعلقة بالشؤون التجارية وغيرها كتكليف عمال بأعمال الحفر والإعمار وطلب القبض على عبيد هاربين وغيرها[١٤].

وقبل أن نتجاوز نصوص العهد البابلي القديم أشير إلى أنه لمن المستغرب حقاً عدم توافر شواهد نصية كثيرة عن (كاروم) في وثائق مملكة ماري، رغم وجود كاروم لها في مدينة ميشلان القريبة منها كما ذكر نص سيبار الذي أشرنا إليه. وهناك إشارة إليه في نص من ماري، نقرأ فيه قائمة بأسماء سبعة تجار وآخرين، ويوصفون جميعاً في نهاية النص بـ« رجال كاروم الواقع على ضفة النهر LU.MEŠ kārum ša āḫ nārim « أي الفرات »[١٥].

وفي قطنا (تل المشرفة) كان هناك (كاروم) ذو هيئة قضائية. تخبرنا بذلك رسالة من ماري مرسلة من صِدُقُم لَناسي والي كركميش إلى الملك زيمري ليم[١٦].

تعرض الرسالة حالة خلاف حول دين قديم. يطالب نبي سين من كركميش بدين قديم لأبيه على شخص متوف على الأرجح. ويطلب أن يعيده له ابن أخ له مقيم في قطنا. يرسل والي كركميش معه رسالة إلى حاكم قطنا وهيئة المركز التجاري فيها لحل مشكلته. وهناك يطالب ابن أخ المدين بتسديده أو أن يقسم بأنه لايعرف شيئاً عن حكاية الدين ولم يسمع به، فيقسم، ولكن الدائن يبقى غير راض، ويعود إلى كركميش لضرورات عمله.

في النصوص البابلية والآشورية الوسيطة (النصف الثاني من الألف الثاني ق.م) تقل الشواهد، وتشح المعلومات عن المركز التجاري، ولاتفيد في معرفة بنيته ووظائفه. إذ تكتفي بذكر كلمة (كاروم) اسماً دالاً على المكان، نحو (كاروم السفلي، من كار إلى كار، مدخل الكار...) ولكننا نلحظ فيها ظاهرة جديدة هي تسمية مواقع جغرافية بأسماء مركبة من كلمة (كار) مضافة إلى اسم إله، نحو: كار شمش، كار إنكي، كار إيا، كار نابيوم. كما أضيفت فيما بعد - في الألف الأول ق.م - إلى اسم الملك الحاكم، نحو: كار توكولتي نينورتا (الأول)، كار شلمنصر (الثالث)، كار أشور ناصر أبلي (الثاني)، كار سرجون (الثاني)، كار سنحريب، كار أسرحدون[١٧].

ومن الشواهد البابلية الوسيطة النادرة ماورد في نص من ايمار (تل مسكنة) يمكن أن نستخلص منه وجود مركز تجاري وهيئة قضائية مشرفة فيها، حيث يوصف أحد الأشخاص بانه « الرجل القاضي في الكار awīl šupiṭi kāri »[١٨]

في الوثائق الحثية يلاحظ ضعف النشاط التجاري، وأن التجار كانوا يمارسون أعمالهم لصالح القصر الملكي كموظفين يؤمنون احتياجاته، ولذلك يوصفون بـ« تجار الملك » وقد أطلقت هذه الصفة على تجار مدينة اورا على الساحل الجنوبي الغربي لبلاد الأناضول والتي كانت ذات علاقات نشطة مع أوغاريت ومركزها التجاري (كاروم) المذكور في نصوص أوغاريت[١٩].

ويعزو هورست كلنغل هذا التحول في بلاد الأناضول إلى تبدل طبيعة المجتمع والنظام السياسي الحاكم. فقد غدا نظاماً عسكرياً ذا طابع ديمقراطي شكلي تجلى في حرص الملك على الموافقة الشعبية الشكلية على خليفته بعد أن يحدده. وقد أدى ذلك إلى خصومة بين الحاكم والطبقة الأرستقراطية المؤهلة لتنشيط التجارة، وكانت النتيجة جموداً في الحركة التجارية ولاسيما الخارجية[٢٠].

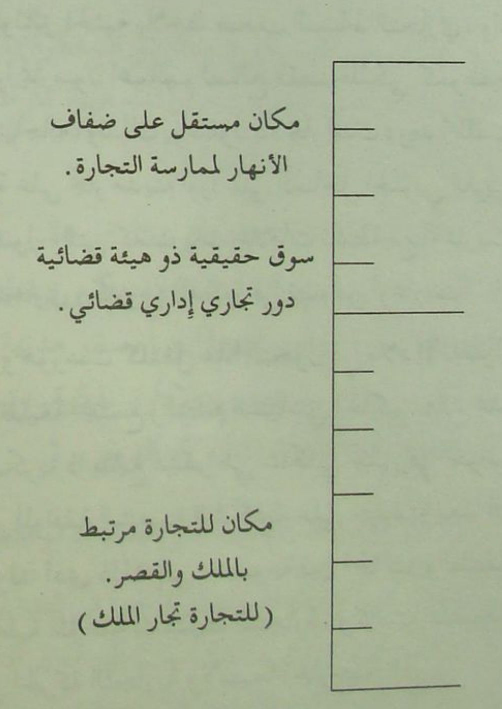
نستخلص من مجمل الشواهد النصية أن المركز التجاري (كاروم) خلال الألف الثاني ق.م كان مسرحاً وملتقى للنشاط التجاري ولاسيما الخارجي، يرتبط به التجار لما يحققه لهم من علاقات واسعة وبضائع متنوعة في إطار منظم. ولكن وجدت له وظائف أخرى مثل:

- ضبط العلاقات التجارية وتوجيه التنافس توجيهاً سليماً، وتحديد الأسعار بحيث نشأ فيه مصطلح « سعر السوق kurs ».

- انبثاق هيئة عنه تبت بشكل عادل في موضوعات الخلاف. وقد تجاوزت هذه الهيئة الإطار التجاري إلى المدني العام لعدالة أحكامها وقوتها التنفيذية.
- تحولت هذه الهيئة إلى قوة إدارية منفصلة ذات تأثير مما دفع السلطة الحاكمة إلى التنسيق معها، والاستفادة من دورها سياسياً واقتصادياً تحقيقاً للمنفعة المتبادلة.
- ضعف دورها ووجودها في الفترة الأخيرة، وذلك بسبب هيمنة القصر الملكي على النشاط التجاري وخصومته مع الطبقة الغنية.

وقد ارتبطت هذه التعددية الوظيفية مع التغيرات الاجتماعية والسياسية في المنطقة، ولم تكن موجودة في آنٍ واحد، وإنما كانت وليدة فترات مختلفة.

ويمكن أن نرسم خط تطور دلالي وظيفي زمني واضح لـ (كاروم) على النحو التالي:



وقد ترافق ذلك مع تبدل في نمط التجارة أيضاً، فقد اعتمدت في البداية على توحد جهود فردية أثمرت المراكز التجارية المنظمة التي نافست القصر الملكي تجارياً، بل تفوقت عليه دون صراع، وامتلكت زمام الحياة التجارية، وأضحى لها دور اجتماعي متميز. فأدرك القصر ذلك وسعى إلى تحسين العلاقات معها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة، وللاستفادة من دورها في خنق نقمة طبقات من الشعب.

ولكن المركز غدا بعد القرن السابع عشر ق.م مرتبطاً بشكل واضح مع القصر، فانتهى دوره، وصارت التجارة مراقبة يتحقق القصر من أرباحها، ويأخذ حصة منها، ويوجهها حسب مصالحه السياسية والعسكرية فضعفت، ومع الزمن انفض التجار عن المركز التجاري (كاروم).

وفي الألف الأول ق.م نجد أن أنظار التجار عادت متجهة نحو التجارة الخارجية البعيدة، فقد أسس الفينيقيون مراكز في المناطق البعيدة من حوض البحر المتوسط (قبرص، غرب آسيا الصغرى، سواحل اليونان وإسبانية وشمال أفريقية)، كما وصل التجار الآراميون إلى بلاد إيران وأفغانستان والهند.

الحواشي

(١) يرى عدد من الباحثين أن كاروم كانيش أسسس في عهد سلالة أور الثالثة، خلال عهد الملك أبي سين (حوالي ٢٠٤٠ ـ ٢٠١٦ ق.م) من قبل السومريين. وثمة آراء مختلفة حول ذلك وحول تأريخ الطبقات الأثرية المكتشفة في الموقع. عن ذلك راجع:

L.L Orlin: Assyrian colonies in Cappadocia Mouton, The Hague .Paris 1970. pp. 199 - 215

(٢) V. Donbaz: Keilschrifttexte in den Antiken - Museen zu II FAOS Beihefte, Band 2. Stuttgart 1989. Nr.60

(٣) راجع مواقعها وأسماءها على المصور المأخوذ عن:

M. Roaf: Cultural Atlas of Mesopotamia and the Ancient Near East. Facts on File. New York, Oxford. 1990. P. 113

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر معجم. W.Von Soden: Allw 1454

(٦) S.Greengus: Old Babylonian tabletes from Ishchali and vicinity. 1979. Nr. 29 Studies in Ishchali Documents. BM 19, Malibu 1986. Nr .29 .

(٧) TCL 10. Nr. 34

(٨) عرض كراوس مختصراً لجميع هذه النصوص في دراسته التالية:

R.F Kraus: "Korum", ein Organ städtischer Selbstverwaltung der altbabylonischen Zeit. in: A. Finet (Hrsg.) Les pouvoirs Locaux en Mésopotamie et dans les régions adjacentes. Bruxelles 1982. pp. 33-35.

(٩) Ibid. pp 31-30

(١٠) F. Ismail: Altbabylonische Wirtschaftsurkunden aus Tall Leilan (Syrien) iss Uni. Tübingen 1991. Nr. 103

١١- C. Vincente: The 1987 Tell Leilan Tablets dated by the limmu of oabil- Kinu Diss. Yale Uni. 1991. Nr.65

(١٢) J.Eidem: an Old Assyrian Treaty from Tell Leilan Festschhrift. P. Garelly. Paris 1991. pp. 185 - 207.

(١٣) kermans, H. Weiss: Tell Leilan 1987 Operation 3: A preliminary Report on the Lower Town palace AAAS 38/ P. 39. 1989

H. Weiss et al: 1985 Excavation at Tell Leilan (Syria). AJA 529 (1990) 529-581

(١٤) راجع ملخصاً للنصوص المتعلقة بذلك في دراسة كراوس (الحاشية٨) ص ٣٥-٣٨.

(١٥) ARM 23, 82

(١٦) ARM 26/2, 530

(١٧) CAD,K, 233

(١٨) D. Arnaud: Emar VI.3, Nr 127,2.

(١٩) PRU 4, 119,8

(٢٠) H.Klengel: Kulturgeschichte des alten Vorderasien kademie-Veilag, Berlin 1989. s.240.